المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-09-2005 العـــدد : 12050
الصفحـات : 19 المسلسل : 89

«الجزيرة» ترافق اللجنة الزائرة.. وتفتح ملف النيجر (٢-٧)

المشرف على إدارة الأزمة: النيجر شهدت خلال ٤٢ عاماً ١٤ أزمة غذائية

سد النقص في المخزون يتطلب (٣٢ مليون دولار) لتأمين ١٠٠ ألف طن من المواد الغذائية

د. الفوجي خلال الاجتماع برئيس مكتب رئيس مجلس وزراء النيجر

جانب من الوفد السعودي

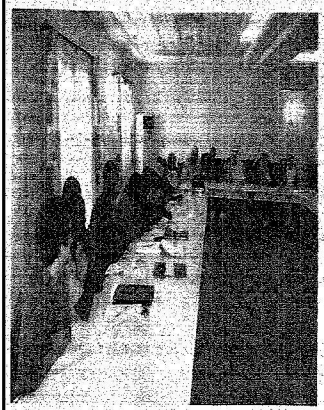

عدد من مديري المخزن الاستراتيجي خلال الاجتماع

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 25-09-2005
الصفحـات : 19
العـــدد : 12050
المسلسل : 89

□ نيامي – طاهر القحطاني:

في الحلقة الماضية القينا الضوء على لقاء اللجنة السعودية برئيس جمهورية النيجر.. وفي هذه الحلقة نستعرض زيارة اللجنة لشركة المخزون الاستراتيجي، حيث قامت اللجنة برافقها السفير السعودي بزيارة مقر الخزن الاستراتيجي الذي ركز عليه فخامة رئيس الدولة خلال لقائه باللجنة.

حيث استقبل اللجنة رئيس مكتب رئيس مجلس الوزراء والمشرف على إدارة الأزمة والمدير العام للمخزون الاستراتيجي وعدد من المسؤولين عن الأزمة، حيث رحبوا بأعضاء اللجنة السعودية برئاسة رئيس جمعية الهلال الأحمر السعودي بالنيابة الدكتور صالح بن حمد التويجري وشكروا الحكومة السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين والشعب السعودي هذه المبادرة لمساعدة الشعب النيجري، مبدين استعدادهم التام لوضع تصور كامل عن الأزمة للجنة.

من جانبه شكر الدكتور التويجري لهم حفاوة الاستقبال مؤكداً أن المملكة مستمرة في تقديم العون الإغاثي وذلك تحقيقاً لهدف مساعدة المتضررين لتجاوز الأزمة، وكذلك بهدف العمل مع السلطات المحلية حتى لا تتكرر هذه الأزمة، مبيناً أن الزيارة هي استكشافية وجمع للمعلومات وتضامن مع شعب النيجر الشقيق.

بعد ذلك استمعت اللجنة الى رئيس مكتب رئيس مجلس الوزراء والمشرف على إدارة الأزمة، الذي أكد أن النيجر دولة محصورة ومعرضة لمخاطر مناخية تستوجب إيجاد الحلول المتعددة والملائمة للتصدي لمثل هذه المخاطر.. ففي حالات الأزمات الغذائية على نطاق واسع قدرت إعانة السكان تكون محدودة جداً واستجابة الدولة وشركاء النيجر تعتمد على تهيئة الموارد المالية في الوقت المناسب، وقد قامت الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى استراتيجية جديدة للتنمية الريفية الهادفة إلى تكثيف الزراعة الموسمية واستصلاح اراضي جديدة، وكذلك إنشاء مصانع إنتاج الأسمدة

وهذه الإصلاحات ان تحققت فسوف تحل مشكلة النقص الغذائي.

وبين المشرف على إدارة الأزمة انه رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة والشركاء، فان مسألة الأمن الغذائي لم تحل بشكل نهائي، وأن المبادرات السابقة المتخذة من قبل الحكومة تهدف إلى زيادة الانتاج الغذائي وتقوية الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية لم تؤدي إلى الحلول المرجوة.

فقد شهدت النيجر خلال ٤٢ عاماً ١٤ أزمة غذائية أي ما يعادل الثلث، وبلغ عجز سنة ٢٠٠١ حوالي ١٦٣٠٠٠ طن وعدد الأشخاص المعرضين للمجاعة وصل إلى ٣,٨٥٠,٠٠٠ نسمة وقد قامت الحكومة بصنع برنامج جديد لمواجهة الأزمة خلاف برنامج توزيع الحبوب مجاناً، حيث قامت ببيع الحبوب بأسعار مخفضة في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر وكان القصد من وراء هذه العلمية هو تحسين سهولة بلوغ الحبوب للأسر المتعرضة من جهة والمساهمة في مكافحة ارتفاع الأسعار.

من جهة أخرى بلغ بيع ٦٢,٠٠٠ طن من الحبوب بالإضافة إلى برنامج العمل مقابل الغذاء والعمل مقابل المال.

وأضاف قائلاً: إن العجز في سنة ٢٠٠٥– ٢٠٠٤ بلغ ٢٢٣,٤٨٨ طن بالإضافة إلى ٤,٦٤٢,٢١٠ طن في الكلأ نتيجة لقلة الأمطار واجتياح الجراد المهاجر، وعدد القرى المتضررة وصل إلى ٢,٩٨٨ قرية بما يقدر بـ (٣,٢٩٣,٦٤٨) نسمة أي ٣٢٪ من تعداد سكان النيجر من بينهم ٢,٥٤١,٤٠٤ نسمة في حالة سيئة ومقلقة.

وبين سعادته أن الدولة والشركاء في التنمية تقع عليهم مسؤولية التدخل السريع في المناطق الأكثر تعرضاً من خلال العلميات التالية:

١ – بيع المواد الغذائية بأسعار مخفضة (بالتقسيط) حيث تم بيع أكثر من ٤٢,١٤٥ طن في المرحلة الأولى.

٢ – توزيع المواد الغذائية مجاناً بدون مقابل بدون مقابل إلى الفقراء والمساكين (النساء – الأطفال –

يقدر عدد السكان المتضررين بـ ٣٢٪ من تعداد سكان النيجر من بينهم ٢,٥ مليون نسمة في حالة سيئة ومقلقة

العجز في المخزون الاستراتيجي بلغ ٢٢٣ ألف طن بالإضافة إلى ٤ ملايين طن من الكلأ نتيجة لقلة الأمطار واجتياح الجراد المهاجر

المصـــــدر : الجزيرة

التـــاريخ : 25-09-2005 العـــدد : 12050

الصفحـات : 19 المسلسل : 89

المتقدمين في السن).

بعد ذلك تحدث العديد من المسؤولين عن إدارة الأزمة من مختلف القطاعات بالدولة حيث أكدوا جميعاً أن سد احتياج المخزون الاستراتيجي مهم جداً، بالإضافة إلى أن النقص يقدر بـ ١٠٠ ألف طن وخاصة وان المخزون يساهم بشكل مباشر في تحسين الانتاج الزراعي وكذلك رفع المستوى المعيشي لمحدودي الدخل وللزارعين الأكثر تعرضاً لمثل هذه الكوارث، كما قدم المسؤولون بعض الإحصاءات التي واجهتها الدولة وعالجتها خلال الأزمة التي تعتبر من الإحصاءات المخيفة عالمياً.

بيع الحبوب بأسعار منخفضة في المناطق الأكثر تعرضاً للخطر لسهولة بلوغ الحبوب للأسر والمساهمة في مكافحة ارتفاع الأسعار

وبين المسؤولون أن هطول الأمطار مؤخراً ساهم في إيجاد محصول جيد هذا العام مما خفف من وقع الأزمة حيث بدت بعض المناطق في الحصاد وتقوم الدولة حالياً بالتوزيع مجاناً في المناطق التي لم تبدأ في الحصاد.

جدير بالذكر أن تكلفة المواد الغذائية التي تقدر بـ (١٠٠) الف طن لسد النقص في المخزون الاستراتيجي تقدر بـ (١٥,٨٦٢,٥٠٠,٠٠٠) فرنك سويسري بالعملة المحلية التجرائي حوالي (٣٢ مليون دولار).